

Distr.: General
1 November 2004
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥

٢٨-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤

(من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نيويورك)

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٧-١		أولا - المسائل التنظيمية
٤	١٥-٨		ثانيا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٦	٢٤-١٦		ثالثا - التعاون بين بلدان الجنوب
٨	٣٤-٢٥		رابعا - التقييم
١٠	٥١-٣٥		خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١٣	٥٨-٥٢		سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٤	٧٢-٥٩		عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١٦	٨٩-٧٣		حادي عشر - الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي
٢٠	٩٩-٩٠		سابعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٢٢	١٠٦-١٠٠		ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٤	١١٤-١٠٧	 برنامج المشورة التقنية	تاسعا -
٢٦	١١٩-١١٥	 المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية	ثاني عشر -
		متابعة اجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس	رابع عشر -
٢٧	١٢٧-١٢٠	 نقص المناعة البشرية/الإيدز	
٢٩	١٣٥-١٢٨	 مسائل أخرى	ثالث عشر -

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر. وأقر المجلس التنفيذي في هذه الدورة جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المعدلة شفويا، كما أقر التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/32).

٢ - واتفق أعضاؤه على أنه يلزم إجراء المزيد من المشاورات على مستوى المكتب قبل اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ وخطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٥ (DP/2004/CRP.7) والتواريخ التالية المقترحة للدورات التي ستعقد في عام ٢٠٠٥:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥: من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

٣ - وترد المقررات التي اتخذت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ في الوثيقة DP/2005/2 ويمكن الاطلاع عليها عن طريق الموقع www.undp.org/execbrd.

بيان المدير

٤ - شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد في كلمته الاستهلالية التي ألقاها أمام المجلس التنفيذي على أهمية عام ٢٠٠٥ إذ أنه عام من الأعوام المحورية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد الأقصى المحدد لذلك ألا وهو عام ٢٠١٥. وهو إذ شدد على ازدياد إلحاحية هذه الحالة، أكد على أن أي محاولة فعلية للوفاء بهذا الموعد تقتضي زيادة الموارد وزيادة هائلة وتحقيق تقدم ملموس على الجبهات كافة، لا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى الاجتماع الرفيع المستوى غير الرسمي المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والذي سيعقد أثناء دورة المجلس. وتحدث عن فوائد إلغاء الحواجز التجارية من أجل تسريع عجلة نمو اقتصادات البلدان النامية وتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفتح الفرص أمام تنمية القطاع الخاص. وأشار إلى أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يفوت الفرصة التي يمنحها إياها عام ٢٠٠٥ لوضع السياسات المناسبة وتوفير الموارد اللازمة وقبل أي شيء آخر إبداء الإرادة السياسية المطلقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وتناول المدير مجال إصلاح الأمم المتحدة وإرساء الشراكات، فشدّد على أهمية الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي بدأت تظهر براعمها الأولى، وذلك كمثال على جهود تبسيط الأعمال على المستوى القطري ومواءمتها يمكن أن يشكل نموذجاً للتعاون في المستقبل مع المؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت على رفع رتبة وظيفة مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، إلى رتبة أمين عام مساعد.

٦ - وأعاد التأكيد للوفود أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني للمرأة والمساواة بين الجنسين، وببذل الجهود لكفالة إدماجهما في صلب سياساته وبرامجه. وألقى الضوء على النجاحات التي حققتها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تطبيقها المشترك لنظام تخطيط الموارد (أطلس) والأمور المتوقعة إنجازها من ذلك، وعلى العلاقة القائمة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع ونموذج الأعمال المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٧ - وشددت الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي مواصلة التركيز على الحالة الخطيرة التي تعيشها أفريقيا وبذل ما في وسعه لجعل ورقات استراتيجية الحد من الفقر أكثر تكيفا مع الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التعاون التقني في مجال بناء السلام والتنمية الاقتصادية والأمن البشري. وأثيرت مسألة إمكانية طلب زيادة الأموال المخصصة للأمن لمعالجة التحديات الأمنية التي ينفرد في مواجهتها كل بلد من البلدان. وفيما يتعلق بإرساء الشراكات، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده لإقامة علاقات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويكون من المفيد أن يستغل البرنامج الإنمائي شراكته المتنامية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومتطوعي الأمم المتحدة لدفع الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٨ - أعربت الوفود، في معرض نقاشها للوثائق DP/2004/34 و Add.1 و DP/2004/35 و DP/2004/36 و DP/2004/37 و Add.1 و DP/2004/38 و DP/2004/39، عن تقديرها لزيادة موارد البرنامج الإنمائي العامة بشكل ثابت على امتداد السنوات الأربع الماضية،

لا سيما الاتجاه التصاعدي الذي تسلكه الموارد العادية للسنة الثالثة على التوالي. وشددت على أهمية القيام بأسرع وقت ممكن بإلغاء تغطية الموارد الأخرى من الموارد العادية.

٩ - وعلى الرغم من ازدياد خيارات تمويل الأنشطة الإنمائية، تم التشديد على مدى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وتوافر قاعدة للموارد العادية تكون مضمونة ومستقرة. ولدى الإعراب عن السرور لازدياد الموارد العادية، أشير إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لأسعار الصرف المتقلبة عند تحديد مدى زيادة الأموال وفي الوقت نفسه يؤمل من المجلس تجنب استخدام عبارة "التبرعات" التي يمكن أن تسيء فهمها الحكومات. وبالنسبة لتمويل البرامج، أعربت عدة وفود عن رغبتها في التشديد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه تقاسم الأعباء.

١٠ - وبعد أن أشارت هذه الوفود إلى الأنشطة التي ينفذها البرنامج الإنمائي حاليا لمواءمة المبادئ التي تقوم عليها عملية استرداد التكاليف وآلية تبويب التكاليف، شجعت البرنامج الإنمائي على تحديد الأغراض التي أنفقت عليها التكاليف بطريقة شفافة وعلى استحداث آلية مباشرة لاسترداد التكاليف مع المساءلة بدقة عن النتائج. وينبغي للبرنامج كذلك أن يعمل على الكف عن تغطية موارد بند ما من موارد بند آخر في هياكل التمويل وذلك بغية إلغاء الحسومات أو الحوافز التي تمنح للجهات المانحة للموارد غير الأساسية. وفي هذا الصدد، يلزم أيضا تتين العلاقات المشتركة بين الوكالات وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وشجعت الوفود على إجراء مزيد من النقاش بشأن استخدام المبالغ المستهدفة من الموارد الأساسية ٢ لهذا الغرض.

١١ - وخلال نقاش مسألة محافظة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات على قوته ككيان ذاتي التمويل، والدور الذي يؤديه في مجالات تقديم الاستشارات وبناء القدرات وإقامة الشراكات، أشادت الوفود بالمكتب على أساليبه الابتكارية في إجراء مشترياته عن طريق الإنترنت وأيدت الجهود المبذولة لتكثيف برامج التدريب الإقليمية والحكومية. وشجعت المكتب على زيادة الخدمات التي يقدمها إلى القطاع الخاص عن طريق الإنترنت وعلى عرض منتجات من البلدان النامية.

١٢ - وردا على ذلك، شدد المدير من جديد على أن قدرة البرنامج على استقطاب موارد غير أساسية تدل على أن في وسعه التنافس مع غيره وعلى فعاليته في السوق، ولكن قدرته على الاستمرار ماليا على المدى الطويل تتوقف على وجود قاعدة صلبة وأكيدة من الموارد الأساسية.

١٣ - وشدد مدير البرنامج المساعد، بمكتب شؤون الإدارة، على تصميم البرنامج الإنمائي على كفاءة استرداد جميع التكاليف لسائر الموارد التي يتلقاها ويديرها. وأكد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا تدريجياً بما أن المشاريع القديمة تختفي شيئاً فشيئاً ويجري اعتماد سياسات جديدة.

١٤ - وفيما يتعلق بنظام تخطيط الموارد (نظام أطلس)، أشار إلى أن المرحلة الأولى منه بدأت تطبق على الشؤون المالية الخاصة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيها الوطنيين في جميع أنحاء العالم. وإن دخول سلطات ومشاريع التنفيذ الوطنية إلى هذا النظام من خارج المنظمات المذكورة سيخضع للتجربة في مجموعة من البلدان المختارة. وشدد على أهمية إدارة التغييرات والتدريب في الاستفادة التامة من نظام التخطيط الجديد. وإحدى أولى الأولويات هي تعزيز نظام الإبلاغ الذي حقق بفضل سهولة الحصول على البيانات فوائد ملموسة كانت مستحيلة من قبل، من مثل بطاقة النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفيما خص أمن الموظفين، فإن تكاليفه توفر عن طريق الموارد العادية وغيرها من الموارد، ويبحث البرنامج الإنمائي عن دعم مالي لتغطية التكاليف المحلية وذلك في إطار مفهوم مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية.

١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٩/٢٠٠٤ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية والمقرر ٣٠/٢٠٠٤ المتعلق بإدارة التكاليف الاستراتيجية وآثارها على استرداد التكاليف والمقرر ٣١/٢٠٠٤ المتعلق بتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ثالثاً - التعاون بين بلدان الجنوب

١٦ - أشارت الوفود لدى مناقشتها لإطار التعاون الثالث المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/3)، مع التقدير إلى أن التجارة بين بلدان الجنوب، لا سيما بين أفريقيا وآسيا، كانت في العقد الماضي ترتفع بما نسبته ١١ في المائة سنوياً. وشددت على فوائده، فاتفقت على أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخلق الوظائف وتخفيف حدة الفقر والإفادة من مواهب مواطني الجنوب حملة الشهادات العلمية المقيمين في البلدان المتقدمة النمو لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تستبشر خيراً بملاحظة أن الاقتصادات الناشئة تتحول إلى "المحركات الرئيسية" للتعاون بين بلدان الجنوب، مشددة على ضرورة إشراك أقل البلدان نمواً على نحو بناء أكثر في هذا التعاون.

١٧ - ويتعين على البرنامج الإنمائي، لكفالة اتباع أنجع نهج لتحقيق أهدافه، الإسراع في تعيين مدير متفرغ للوحدة الخاصة.

١٨ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على زيادة الإفادة من الدول المحورية والمضي في تعزيز التعاون الثلاثي. ففي حالة الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، يمكن للبرنامج الإنمائي أن يطور القدرات الوطنية على مواجهتها عبر استخدام العلاقات الثلاثية من أجل إيصال الموارد إلى الميدان.

١٩ - وشددت الوفود على ضرورة إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في عملية وضع البرامج وتنفيذها، بربطه على نحو أوثق بالأهداف الإنمائية للألفية والإطار التمويلي المتعدد السنوات، وضرورة تحديد القيمة المضافة التي أتى بها إطار الوحدة الخاصة تحديداً أدق. وينبغي للبرنامج الإنمائي أيضاً العمل على كفالة أن يكون لهذا الإطار الجديد وقع الحافز على الأنشطة الأفقية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة. وشجعت وفود البرنامج الإنمائي على الإفادة من "يوم الأمم المتحدة" لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب النامية.

٢٠ - وينبغي للبرنامج الإنمائي مواصلة العمل على إرساء التعاون مع القطاع الخاص وإشراكه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الدول المتقدمة النمو لتيسير تحقيق هذه الأهداف. ويتعين البحث عن سبل استحداث أسواق للسلع المنتجة في الجنوب وتشجيع الشراكات بين آسيا وأفريقيا بغية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، من الضروري دمج الدروس المستخلصة دمجاً أفضل وتوفير مزيد من التحليل للعلاقات بين مختلف الشركات التجارية.

٢١ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على وضع الاستراتيجيات التي تستحث مشاركة أكبر من جانب المكاتب القطرية وفي الوقت نفسه تفادي ازدواجية العمل في مؤسسات الأمم المتحدة. كما شددت على ضرورة أن تقوم الوحدة الخاصة بتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب داخل المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية. كما يمكن للوحدة الخاصة أن تدعم مبادرات بلدان الجنوب في مجالات معينة من مثل حقوق الإنسان وشؤون المرأة والتصدي للكوارث. وسيكون من المفيد أن يقوم البرنامج الإنمائي بالنظر في عقد اجتماعات دورية مع الجهات التي تتولى تنسيق التعاون بين بلدان الجنوب وذلك للإفادة من المعارف التي تكتسب في هذا المضمار.

٢٢ - وردا على مسألة تعيين مدير للوحدة الخاصة، ذكر مدير البرنامج المعاون أنه تم تلقي العديد من الطلبات عقب الإعلان عن الوظيفة. وتم الاتفاق على قائمة قصيرة من المرشحين

المختملين بعد التدقيق في ملفات مقدمي الطلبات، وسيتخذ قرار نهائي في هذا الشأن بحلول منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٣ - وألقى مدير فريق دعم العمليات الضوء على تغير ماهية التعاون بين بلدان الجنوب، فأشار إلى دور المشاورات الحاسم في تغيير المسائل التي يركز عليها في إطار قدراته التي تتسع وتزايد الإنجازات المتوقعة منه. وقد بدأت المنظمة تتخطى في تفكيرها حدود الاكتفاء بتأدية دور الدعوة لكي تصبح حافزا يولد نتائج ملموسة على أرض الواقع. وتم تبيان مجالات جديدة من الالتزام - لتبادل أفضل الممارسات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز القطاع الخاص عن طريق منتدى الأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا، على سبيل المثال. وإن إطار تعاون بلدان الجنوب الجديد جاء وليدا لإطار التفكير الجديد هذا سيتطور باستمرار في المستقبل. وسينقل موظفون إلى المراكز الإقليمية لتشجيع المبادرات الإقليمية؛ وستوضع قاعدة بيانات لأفضل الممارسات المعتمدة في بلدان الجنوب، وستقدم خدمات مباشرة يحركها الطلب وسيوسع نطاق التعاون الثلاثي. وشدد على أن عبارة "الحركات الرئيسية" لا تشير بالضرورة إلى البلدان الخورية بل إلى البلدان المستعدة لأن تؤدي الدور الطبيعي. ولم توضع الخطط المتعلقة بيوم الأمم المتحدة بصيغتها النهائية بعد، وهي ستشمل التركيز على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. ويعتزم عقد اجتماع عام ٢٠٠٥ لتعزيز التعاون بين الجهات المانحة الأطراف في لجنة المساعدة الإنمائية لتنفيذ مبادرات بلدان الجنوب.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٢/٢٠٠٤ بشأن إطار التعاون الثالث المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب.

رابعا - التقييم

٢٥ - قامت الوفود، في معرض مناقشتها للوثائق DP/2004/40 و DP/2004/41 و DP/2004/42 بالإعراب عن سرورها لملاحظتها التقدم المحرز في تقييم النتائج التي تحققت في مجال التنمية. وسلطت الضوء على أهمية تقديم تقارير عن النتائج وفقا لأهداف البرنامج الإنمائي الرئيسية على النحو المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأبدت تقديرها لتحسين مطابقة نهج البرنامج الإنمائي وصناديقه وبرامجه.

٢٦ - وأكدت بعض الوفود أنه على البرنامج الإنمائي بذل قصارى جهده لكفالة الإبقاء على تقييم النتائج التي تحققت في مجال التنمية كإحدى أولوياته العليا. غير أنها أشارت إلى أن الإدارة التي تتمحور حول النتائج لم تطبق ما فيه الكفاية داخل البرنامج الإنمائي، وعليه، حثته

على إيلاء الأولوية العليا لتدريب الموظفين الرئيسيين على عمليات التخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير التي تركز على النتائج.

٢٧ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من انخفاض عدد التقييمات التي تعدها المكاتب القطرية ومن عدم فاعلية القاعدة التي يقوم عليها صنع القرارات والمساءلة. وأقرت هذه الوفود بأن الامتثال لمتطلبات التقييم تم قياسه على امتداد فترة البرامج، إلا أنها طلبت من البرنامج الإنمائي زيادة عدد التقييمات التي تجريها المكاتب القطرية العام القادم. وذكرت أن ضمان الجودة يبقى أولوية عالية لكفالة توافر قاعدة بيانات متينة تستند إليها. وطلب من البرنامج الإنمائي إضافة مرفق إلى التقرير السنوي القادم يتعلق بالتقييم ويتضمن لمحة عامة عن جميع التقييمات التي أجريت في البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية.

٢٨ - وشددت الوفود على ما يتسم به التقييم من أهمية جوهرية لمنظمة تتمحور حول المعارف وتنسج علاقاتها حول المعارف. ورحبت بفتح مركز موارد التقييم كمركز خزن للمعارف المتصلة بالتقييم وشجعت البرنامج الإنمائي على العمل على إتاحة إمكانيات الإفادة من هذه الموارد قدر الإمكان. واعتبرت برنامج تبادل الموظفين بين المكاتب القطرية ومكتب التقييم عملية ابتكارية وجديرة بأن تتكرر. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة المزيد عن نمو شبكة التقييم وعن المبادرات الإقليمية التي تتخذ في مجال تطوير القدرات داخل البرنامج الإنمائي وبين شركائه. كما شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تكثيف العمل الذي تضطلع به مع شبكة التقييم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية. وذكرت أن النهج الذي يتبعه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تتبع مدى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم قد ينطوي على عبر يستفيد منها البرنامج الإنمائي.

٢٩ - ورحبت الوفود بالطريقة المباشرة التي أعدت بها التقارير وأشادت بجودة تقييم إطار التعاون العالمي وفائدته. وشددت على أنه يتعين على المجلس استخدام هذه التقييمات كأدوات تعلم وكمصدر للمساءلة. وأعربت وفود عن بعض القلق إزاء الغموض الذي لف تقييم فعالية إطار التعاون العالمي الثاني، مع أن هذا النوع من الأحكام لربما يأتي قبل أوانه. وحثت وفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم لدى إعداد إطار التعاون العالمي الثالث المقترح، لا سيما وضع مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس لتقييم أدائه. وسينظر المجلس في المقترح المتعلق بإطار التعاون العالمي الثالث بمزيد من التفصيل في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥.

٣٠ - وردا على ذلك، وجهت مديرة مكتب التقييم شكرها إلى المجلس على ردود فعله الإيجابية وعلى دعمه المتواصل لمساعدة البرنامج الإنمائي على تعزيز مهمة التقييم التي يضطلع

بها. ووافقت على أنه من الضروري معالجة مسألة تدني التقييمات التي تجري على المستوى القطري، ما يؤثر سلباً في قاعدة البيانات التي يعتمد عليها البرنامج الإنمائي. وأشارت إلى أنه بينما لم ينجز حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلا ما يربو بقليل على ٣٠ تقييماً للنتائج، يُعْتَزَم أن تنجز المكاتب القطرية ما مجموعه ٦٤ تقييماً بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وحزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣١ - وأكدت للوفود أن تقدير النتائج التي تحققت في مجال التنمية ما برح يشكل أولوية عليا بالنسبة للتقييم. وستواصل التقييمات القطرية والتقييمات التي تركز على المواضيع صب تركيزها على المسائل الاستراتيجية الحيوية التي تهم البرنامج الإنمائي وإثارها.

٣٢ - ووافقت على أهمية التقييم لمنظمة تتمحور حول المعارف وتنسج علاقاتها حول المعارف، فشددت على قيمة مركز موارد التقييم الذي ييسر تبادل المكاتب القطرية للخبرات في مجال التقييم عن طريق قاعدة البيانات العالمية التي يملكها.

٣٣ - وردا على التعليقات على إطار التعاون العالمي الثالث، أوضح مدير مكتب السياسات الإنمائية أن البرنامج الإنمائي، لدى إعداد هذا الإطار، يولي أقصى اهتمامه للتعليمات التي اتبعت في تقييم إطار التعاون العالمي الثاني. ويكمن التحدي الرئيسي في التأكد، عبر تحديد المؤشرات القابلة للقياس، من أن مقاييس إطار التعاون العالمي قد تركت أثراً على الصعيد الميداني. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع المجلس في إعداد إطار التعاون العالمي الثالث.

٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٣/٢٠٠٤ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن التقييم والمقرر ٣٤/٢٠٠٤ المتعلق بتقييم إطار التعاون العالمي الثاني.

خامساً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٥ - ناقش المجلس التنفيذي بالتفصيل مذكرة مدير البرنامج المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/2004/43 و Corr.1)، التي تعرض برنامج البرنامج الإنمائي المقترح للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مع أخذ المستجدات الأخيرة التي شهدتها عملية السلام والمصالحة في الاعتبار.

٣٦ - واستعرض تمديد إطار التعاون القطري لكل من السنغال وسانت هيلينا وباراغوي (DP/2004/44) وقدم تعليقاته على وثائق مشاريع البرامج القطرية لموريشيوس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وغواتيمالا.

٣٧ - واستمع المجلس أيضا إلى تقرير شفوي عن المساعدة التي قدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار غطى النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها التقييم المستقل الذي خضعت له في شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٤ مشاريع مبادرة التنمية البشرية.

تقديم المساعدة إلى الصومال

٣٨ - لدى مناقشة الحالة السائدة في الصومال وتداعياتها على إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية، أعربت الوفود عن تأييدها للنهج الاستراتيجي الذي يتبعه البرنامج الإنمائي لإحلال السلام والأمن عبر التركيز على سيادة القانون وتخفيف حدة الفقر وإرساء دعائم الحكم والإدارة العامة والمجتمع المدني.

٣٩ - غير أنهما طلبت المزيد من المعلومات عما استُخلص من دروس وشجعت البرنامج الإنمائي على العمل بصورة أوثق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وحثت على اعتماد نهج أكثر استباقية في مجال بناء السلام والقدرات التقنية للحكومة. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي للصندوق الاستثماري الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بتأدية دور وتقديم الدعم إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤٠ - وشددت الوفود مع القلق على أن التقرير لم يأت على ذكر التطورات الإيجابية التي شهدتها الصومال، من مثل تسارع خطى عملية السلام، وبرنامج عودة اللاجئين، الطريقة المثلى التي نسق بها الفريق القطري أعماله والتي أدت إلى تنفيذ البرنامج تنفيذًا سلسًا، والجهاز الجديد الذي يؤازر إطار الأمم المتحدة الدولي لتنفيذ برنامج مشترك من المساعدة السريعة. وأوصت بتوثيق التعاون مع الحكومة لتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وشددت على أهمية تولى الأفارقة زمام العملية السلمية.

٤١ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة حشد الموارد وإرساء الشراكات الاستراتيجية عبر عدة طرق، من بينها عملية النداءات الموحدة والدعم المالي المباشر من الجهات المانحة، وعلى التعاون مع منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتعامل مع التطورات المتعلقة بترتيبات المساعدات الدولية وتنسيقها وذلك دعماً للحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية المقبلة.

٤٢ - ورد المنسق المقيم/الممثل المقيم على ذلك، فأوضح أن مذكرة مدير البرنامج لم تشر إلى التطورات الإيجابية الأخيرة لأن هذه المذكرة أعدت كاملة قبل حدوث هذه التطورات، وأكد للوفود أن قاعدة البيانات ستحدّث على وجه السرعة. وشدد على أنه يمكن للبرنامج الإنمائي أن يواصل المساهمة في عملية السلام في الصومال عبر تعزيز دور الأوساط التجارية

والمجتمع المدني، وزيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه، لمعالجة الأزمة بالشكل الصحيح، يلزم توافر موارد إضافية لدعم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم حالياً.

٤٣ - وأذن المجلس لمدير البرنامج بإقرار المشاريع التي تتفق مع النهج الاستراتيجي على أساس كل حالة على حدة.

٤٤ - واتخذ المجلس المقرر ٣٥/٢٠٠٤ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٤٥ - رداً على العرض الشفوي الذي قدم بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار، أعربت الوفود عن تقديرها للأنشطة التي ينفذها البرنامج الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، لا سيما عمله لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقيامه كطرف محايد بالدفاع عن الفقراء. ومع إيلائها الاعتبار اللازم للولاية المحددة التي تحكم المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في هذا البلد، علقت الوفود على عجز البرنامج الإنمائي عن إحداث أثر أوسع نطاقاً في تخفيف حدة الفقر نظراً لشدة الاحتياجات في البلد وما تركز عليه أنشطة البرنامج الإنمائي بشكل خاص. وفي هذا الصدد، أعربت عن دعمها للعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال مسائل السياسات العامة المناصرة للفقراء داخل إطار ولايته.

٤٦ - ودعت الحكومة إلى مواصلة التعهد بتيسير دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بخاصة على الصعيد الشعبي حيث أحرز تقدم ذو شأن في إطار مشاريع دليل التقنية البشرية.

٤٧ - وأعربت وفود عن تطلعها لتلقي تقرير بعثة التقييم في ميانمار لعام ٢٠٠٤ المتعلق بدليل التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي وذلك في الدورة العادية الأولى التي ستعقد في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٤٨ - رد المنسق المقيم/الممثل المقيم على ذلك، فأكد للمجلس أنه لا يألو جهداً لزيادة التشاور مع مختلف الجهات المعنية وأن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي يمثل إحدى الآليات التي تستخدم لتنفيذ ذلك. وبالنسبة لإدارة الصندوق العالمي لإدارة الإيدز والسل والملاريا، فقد استحدث البرنامج الإنمائي عدداً من الآليات للتدقيق في الحسابات على نحو متواتر للتأكد من أن الأموال تستخدم برشد ومن تدفقاتها.

٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الشفوي المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار.

القرارات المتعلقة بالبرامج القطرية

- ٥٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرنامج القطري وبالتعليقات التي أبدتها بشأنها موريشيوس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وغواتيمالا.
- ٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي عمليات تمديد أطر التعاون القطري للسنغال وسانت هيلينا وباراغواي.

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٥٢ - عند مناقشة التقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2004/45)، أثنت الوفود على المدير التنفيذي لما يديه من ريادة في العمل من أجل تحسين الحالة المالية العسيرة للمكتب، وشجعت على مضاعفة الجهود لتنفيذ عملية إدارة التغيير وتأمين الاستقرار والمساءلة في الشؤون المالية للوكالة.
- ٥٣ - وينبغي أن يواصل المكتب مباشرة الإصلاحات الداخلية واستقطاب المشاريع التجارية الجديدة على وجه العجلة، مع مواصلة التركيز في الوقت ذاته على ولاية المنظمة وحسن الإدارة والجهود المبذولة في سياق اللامركزية. وفي هذا الصدد، أبرزت الوفود أهمية زيادة حجم الأعمال التجارية عن طريق التعاون مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٥٤ - ودعت الوفود لجنة التنسيق الإداري إلى أن تقدم الدعم الكامل والمحاذ للمكتب وأن تنظر في توسيع نطاق عضويته لإبراز قاعدة العملاء التابعين للمكتب بوجه أفضل. وشجعت الحوار الجاري بين المكتب ولجنة التنسيق الإداري والدول الأعضاء، وطلبت إلى لجنة التنسيق الإداري أن تقدم إلى المجلس تقريراً في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ عن تقييمها للتقدم المحرز والتوجيهات المقدمة.
- ٥٥ - وأبدت الوفود قلقها إزاء التوقعات المالية وترحيل رصيد الصندوق المتوقع، معربة عن تطلعها إلى عقد اجتماع غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لاستعراض الأداء المالي لعام ٢٠٠٤ والتوقعات المالية لعام ٢٠٠٥.
- ٥٦ - وفيما يتصل بالتعليقات الأولية للمكتب بشأن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، قرر أعضاء المجلس أن يرجئوا مواصلة النظر فيها إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ عندما يقدم التقرير رسمياً، إلى جانب توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٥٧ - وفي الرد الذي قدمه المدير التنفيذي، لاحظ مع التقدير الدعم الذي أعربت عنه الوفود وكذلك قلقها إزاء التوقعات المالية الحالية وترحيل رصيد الصندوق المتوقع. وأكد للمجلس أن المكتب سيواصل العمل من أجل الأمن المالي للمنظمة. وسيبقى المجلس على اطلاع تام، كما سيُقدّم تقرير يتناول استراتيجية المكتب ويعرض آخر المستجدات فيما يتعلق بحالته المالية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥. وأعرب عن تطلعه إلى عقد جلسة غير رسمية مع أعضاء المجلس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر للإفادة عن التقدم المحرز.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٦/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٩ - عين التقرير المرحلي بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل (DP/2004/46) خيارين لمركز استراتيجي جديد للصندوق، انطلاقاً من أن الإبقاء على الوضع الراهن لا يمثل بديلاً ملائماً. ويرمي الخيار الأول، وهو نموذج يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى أن يتخصص الصندوق في التمويل الصغير بالتجزئة، على أن يكون التمويل من التبرعات. ويقترح الخيار الثاني، وهو نموذج يقوم على القطاع الخاص، أن يتخصص الصندوق في نقل رؤوس الأموال الخاصة وتوظيفها في استثمارات ذات أثر اجتماعي مهم دعماً للأهداف الإنمائية للألفية. وفي كلا الخيارين، سوف تنقل برامج الإدارة المحلية إلى مركز التنمية المحلية المنشأ حديثاً ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٠ - وشددت الوفود في ردها على الدور الطليعي الذي يضطلع به الصندوق من خلال برامجه للإدارة المحلية والتمويل الجزئي في ميداني الحد من الفقر وأثر السياسات، وهي البرامج التي يقوم بتكرارها المانحون. واعتبرت الوفود أن مجالات خبرة الصندوق مطلوبة جداً في أقل البلدان نمواً، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية الاحتياجات القطرية.

٦١ - ورغم اتفاق الوفود على الدور الطليعي للصندوق في الأنشطة الإنمائية، فقد تباينت ردود فعلها فيما يتعلق بالخيارين اللذين اقترحهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماج أنشطة الإدارة المحلية التي يقوم بها الصندوق في وحدة مستقلة تدعى مركز التنمية المحلية، مع احتفاظ الصندوق بأنشطة التمويل الجزئي، واحتمال توسيعها لتشمل العمل الإنمائي للقطاع الخاص. وأيدت عدة وفود إدماج أنشطة الصندوق في مجالي الإدارة المحلية والتمويل الجزئي في البرنامج الإنمائي، معتبرة إياه خياراً يتيح التفاعل ويتماشى مع الجهود المبذولة على نطاق

أوسع بهدف التوحيد التنظيمي داخل أسرة الأمم المتحدة. واعتبرت وفود أخرى أن عدد الخيارات المقترحة ضئيل جدا، فيما أعربت أخرى عن ارتياحها للنموذج الحالي للصندوق.

٦٢ - وأكدت الوفود المؤيدة أن الإدماج سيتيح مواصلة عمل الصندوق في مجال الإدارة المحلية والتمويل الجزئي ضمن نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان ثمة أيضا اتفاق عام على ضرورة أن تواصل وحدة الإدارة المحلية المدججة التركيز على أقل البلدان نموا. وطلب تقديم المزيد من المعلومات الكاملة بشأن كيفية تحقيق الإدماج ومبلغ الموارد المطلوبة.

٦٣ - وذكرت الوفود التي أيدت خيار الوضع الراهن، المتمثل في الإبقاء على النموذج الحالي للصندوق، أن حشد الموارد والدعوة وتوفير المساعدة/الخبرة تمثل حولا أكثر استدامة بالنسبة للصندوق في مقابل إعادة الهيكلة، واقترحت أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور أكثر فعالية في مجال حشد الموارد لفائدة الصندوق.

٦٤ - واعتبر أعضاء آخرون في المجلس أن عملية إدماج الصندوق في البرنامج الإنمائي تبدو متسارعة وأعربوا عن القلق من أن ذلك سيؤدي إلى تغيير ولايته. وأكدوا أنه بالرغم من أن النموذج التجاري للصندوق يحتاج بعض الشيء إلى إعادة الهيكلة، فإنه يشتغل بصورة جيدة من حيث الأساس كما تدل على ذلك سمعة الصندوق كشريك موثوق وفعال ودوره المهم والمناسب في مجال التمويل الجزئي. وأكدوا أن المعلومات المقدمة لا تكفي لاتخاذ قرار مدروس. وأعرب بعض الوفود عن القلق من استمرار افتقار الصندوق إلى أمين تنفيذي لمدة عام تقريبا، مما يؤثر سلبا في جهود الدعوة على وجه العموم.

٦٥ - وأعرب عدة من أعضاء المجلس عن تحفظات على فكرة عمل الصندوق كمركز لتبادل المعلومات أو سمسار بالجملة في السوق المالية، وأعرب قلة عن القلق من تحمل الصندوق للمخاطر المالية. وطلبوا إجراء تحليل إضافي مستفيض للنظر في هذا الخيار.

٦٦ - وختاما، طلب أعضاء المجلس إلى البرنامج الإنمائي إعداد مقترح مفصل بشأن الترتيبات التنظيمية للمركز المنشود وإدارته وملاكه من الوظائف وبرامجه وترتيبات تمويله، فضلا عن تقييم للفرص/المخاطر الناجمة عن ذلك، على أن يقدم ذلك المقترح إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٦٧ - وطلب المجلس أيضا تقديم توضيحات إضافية بشأن ملاءمة الخيارين ١ و ٢ وجدواهما، مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الوفود، فضلا عن الخيارات المحتملة الأخرى، مثل الإبقاء على استقلالية الصندوق وتعزيز المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للصندوق في إطار جهود الدعوة التي يقوم بها لتعبئة الموارد.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، طلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يدرس بتفصيل خيار إدماج أنشطة الصندوق في مجال التمويل الجزئي في البرنامج الإنمائي، والذي يتعين أيضا عرضه على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥.

٦٩ - وأكد المجلس التنفيذي عند طلبه الحصول على تلك التوضيحات الإضافية، أن القرار الأخير بشأن ولاية الصندوق ومستقبله هو من صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها.

٧٠ - ولاحظ مدير البرنامج المعاون مع التقدير التعليقات البناءة والصريحة التي أدلت بها الوفود، موضحا في رده الحاجة إلى إيجاد مركز استراتيجي للصندوق في ضوء الخيارات الواردة في الوثيقة DP/2004/46. وشدد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجية المثلى لمستقبل الصندوق، وطمأن الوفود على شفافية المنظمة في القيام بذلك. وأشار إلى أن تعيين الأمين التنفيذي لا يمكن أن يتم إلا بعد تحديد مستقبل الصندوق.

٧١ - وأكد نائب الأمين التنفيذي/الموظف المسؤول في الصندوق الجهود المبذولة من أجل الاستفادة من المزايا النسبية للصندوق من خلال تعزيز نمو التمويل الجزئي المستدام في أقل البلدان نموا في أفريقيا.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٧/٢٠٠٤ بشأن التقرير المرحلي عن خيارات نموذج الأعمال لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل.

حادي عشر - الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي

٧٣ - أعربت الوفود عن شكرها لمدير البرنامج على إبراز ما حققه البرنامج الإنمائي من نجاحات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم الخطوط العامة لخطة العمل المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2004/47).

٧٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام المنظمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامجها وأنشطتها، وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع ميادين الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي. على أنه وُجّهت طلبات محددة لتقديم توضيحات إضافية بشأن الكيفية التي تقيس بها المؤسسة ما تحقق من نتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتفاصيل مزيدة حول المؤشرات المتعلقة تحديدا بالاعتبارات الجنسانية، واستخدامها وسبل الحصول على البيانات في نظام الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتخطيط موارد المؤسسات. وتساءلت الوفود أيضا حول ما إذا كان هناك جدول زمني لتحقيق التوازن الجنساني في البرامج، وطلبت معلومات إضافية بشأن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي يشرف عليها

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتي تتولى إعداد مجموعة أدوات للأفرقة المواضيعية المعنية بالمساواة الجنسانية. وأثير تساؤل حول ما إذا سيكون في مقدور البرنامج الإنمائي أن يحقق أهداف خطة العمل المشتركة اعتماداً على الموارد البشرية والمالية المتاحة له حالياً.

٧٥ - ورحبت الوفود بمبادرة ورقة النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وجدواها في إتاحة رصد مستمر لتحقيق التوازن التام بين الجنسين في جميع مستويات المؤسسة بحلول عام ٢٠١٠. ولكنها التمتست معلومات مزيده بشأن طريقة استخدام بطاقة النتائج وتساءلت حول ما إذا كان هناك برنامج لتحفيز التنفيذ على صعيد الإدارة. وعلى العموم، شددت الوفود على أهمية رصد تنفيذ أنشطة تعميم مراعاة الجوانب الجنسانية، وشجعت البرنامج الإنمائي على كفالة التسلسل المناسب في المسألة وإجراء تقييمات منتظمة للأداء.

٧٦ - وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على أن يضع في اعتباره استقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودور التحفيز والتجديد الذي يضطلع به في البرامج المتصلة بالمساواة الجنسانية. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع الصندوق الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها قوة محركة شاملة. وأشادت بالتعاون بين البرنامج الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة في مراكز الخدمات الإقليمية، ولاحظت مع التقدير الأفرقة المشتركة بين الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي التي تعمل مع الأفرقة الأساسية المعنية بالممارسة من أجل تحليل التحسينات الإضافية من منظور جنساني. بيد أنها شددت على ضرورة أن يستمر الصندوق الإنمائي للمرأة في إعداد تقارير مستقلة.

٧٧ - وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على تقرير عن آخر المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في الشراكة بين البرنامج الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة، فضلاً عن إجراء مناقشة للاستراتيجية الشاملة التي تتبعها المنظمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والخطة التنفيذية المتعلقة بها في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٧٨ - وأكد مدير مكتب سياسات التنمية للوفود في رده أن البرنامج الإنمائي عاكف على وضع مؤشرات موثوقة لقياس نتائج المساواة بين الجنسين. وقد نجم التأخير الحاصل في وضع تلك المؤشرات في شكلها النهائي عن أسباب من بينها المشاكل الملازمة لعملية إبراز النتائج المتحققة فيما يخص تعميم المنظور الجنساني في المشاريع والبرامج. وتم تأكيد الدور الرئيسي للصندوق الإنمائي للمرأة كعامل تجديد وتحفيز، ولا سيما على الصعيد القطري حيث يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي من أجل إضفاء طابع التفاعل على جهودهما.

٧٩ - وأعربت نائبة مدير البرامج في الصندوق الإنمائي للمرأة عن تطلعها إلى الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من أجل وضع مجموعة الأدوات

المتعلقة بالمسائل الجنسانية في شكلها النهائي ومناقشة آثار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات. وأكدت الطابع المستقل والتجديدي للصندوق، وقالت إنه يحرص على أن يحافظ على إعداد تقاريره بشكل مستقل.

٨٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٨/٢٠٠٤ بشأن الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان مقدم من نائب المديرية التنفيذية

٨١ - تلا نائب المديرية التنفيذية لشؤون البرامج البيان الافتتاحي باسم المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تعذر عليها الحضور في الاجتماع. وأبلغ المجلس التنفيذي أن الأمين العام أكد تعيين المديرية التنفيذية لمدة ثلاث سنوات أخرى. وأعرب لأعضاء المجلس عن الشكر باسم المديرية التنفيذية على ما يقدمونه من دعم قوي وثابت.

٨٢ - وركز على الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشيراً إلى أن البلدان اتخذت من برنامج عمل المؤتمر خطة عمل لها وأكدت مجدداً عزمها على بذل جهودها من أجل إرساء حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وجعل خدمات الصحة الإنجابية الجيدة في المتناول، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ (الإيدز)، وحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف ومقاصد المؤتمر. وأشار إلى أن احتفاء الجمعية العامة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر يمثل تنجيماً للأنشطة المضطلع بها في جميع المناطق. وسيعقد الحدث في نيويورك في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وشدد على أهمية الصلة بين جدول أعمال المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الأشخاص.

٨٣ - وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، أكد أن صندوق السكان يتعاون بشكل متواصل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل استكشاف سبل جديدة لتعزيز التعاون داخل المنظومة ومع سائر الشركاء الإنمائيين. ويعد تنسيق القواعد والإجراءات وتبسيطها من أمثلة ذلك التعاون. وأكد أن الأشخاص وزيادة كفاءة المنظومة وفعاليتها في الوفاء باحتياجاتهم هما غايتا إصلاح الأمم المتحدة.

٨٤ - وفيما أعرب عن شكره للبلدان على مساهماتها وعلى ما تكنه من ثقة لصندوق السكان، لاحظ أن صندوق السكان توقع لأول مرة في تاريخه أن يتجاوز مستوى ٤٠٠

مليون دولار من حيث إيراداته الإجمالية في عام ٢٠٠٤. وتعزى الزيادة في الموارد أساسا إلى زيادة مساهمات ثمانية من المانحين الرئيسيين، فضلا عن سعر الصرف الإيجابي لليورو.

٨٥ - وأشار إلى الأنشطة الإضافية التي اضطلع بها صندوق السكان تعزيزا لعمله في ميدان الثقافة وحقوق الإنسان، ومن بينها إنشاء موقع على الإنترنت للدراسات الفردية المتعلقة بالثقافة. وقبل الختام، عرض نائب المدير التنفيذية الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣، وأكد التدابير الإضافية اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة موظفي الصندوق وأماكن عمله على النطاق العالمي، فضلا عن الموارد المطلوبة لتنفيذ تلك التدابير. وأشار إلى أن المجلس التنفيذي سينظر في تلك المسائل في إطار البند ٧ من جدول الأعمال: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة.

٨٦ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، هنأت الوفود المديرية التنفيذية على تحديد تعيينها، معربة عن تمنياتها لها بالشفاء العاجل. وأعربت عدة وفود عن دعمها لصندوق السكان ولجعل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مكانة رفيعة من جدول الأعمال الدولي. وشددت على الصبغة الجوهرية لجدول أعمال المؤتمر في مجال القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود أيضا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربت عن إعجابها بالصورة الإيجابية فيما يتعلق بموارد الصندوق. على أنها حثت الصندوق على توسيع قاعدته من المانحين. وأعلن عدد من الوفود مساهماته في الصندوق، بما في ذلك بعض الوفود التي أعلنت زيادات كبرى.

٨٧ - ووجهت عدة وفود الاهتمام لبيان قادة العالم، وحثت البلدان التي لم توقعه بعد على القيام بذلك دعما لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية.

٨٨ - وترد تعليقات الوفود فيما يتصل بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣، والاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق السكان ومكاتبه على نطاق العالم، ضمن الفرع الوارد أدناه بشأن البند ٧ من جدول الأعمال: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة.

٨٩ - وأعرب نائب المديرية التنفيذية لشؤون البرامج عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم وتوجيههم. كما أعرب عن تقديره للمساهمات التي أعلن عنها عدد من الوفود. ووجه أيضا شكره للوفود على تمنياتها الطيبة للمديرية التنفيذية، مشيرا إلى أنه سينقلها إليها. وذكر أن الصندوق يشعر بتفاؤل كبير نظرا لما حظي به بيان قادة العالم من تأييد. وأحاط علما بالتعليقات المتصلة بحالة موارد الصندوق وأكد للمجلس أن الصندوق سيسعى جاهدا إلى زيادة الموارد الأساسية وتوسيع قاعدته من المانحين. وأكد أن التعاون فيما بين بلدان

الجنوب يمثل إحدى الأولويات المهمة لدى الصندوق. وأشار في رده على أحد الأسئلة إلى أن الصندوق يهتم عن كثب بالحالة الديمغرافية المعقدة في بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وأوضح أن الصندوق يضيف قيمة كبرى على شراكاته مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين. وأشار أيضا إلى الشراكة المهمة التي يقيمها الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، ومن ذلك مبادرة 'علاج ٣ من بين ٥ ملايين شخص' في إطار الجهود الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

سابعاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣

٩٠ - تناول عدد من الوفود الكلمة في أعقاب عرض الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/15) والتصويب (DP/FPA/2004/15/Corr.1)، وأعربت هذه الوفود عن سرورها بالاتجاه التصاعدي في تمويل الصندوق. غير أنها حذرت من الاغتراب بالنفس ولاحظت أن الزيادة في التمويل تقوم على قاعدة ضيقة تتمثل في أسعار الصرف الإيجابية وعدد قليل من المانحين الرئيسيين. وحثت على توسيع قاعدة المانحين، مشددة على الحاجة إلى زيادة الموارد الأساسية. وتم التشديد على أن تقاسم العبء فيما بين المانحين ينبغي أن يظل اهتماماً مركزياً في عملية حشد الموارد. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل إضافية بشأن بعض الاتجاهات، بما في ذلك تخفيض نفقات البرنامج في عام ٢٠٠٣ والزيادة في التنفيذ المباشر من جانب الصندوق. كما تساءلت حول الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تعزيز استقرار التمويل. ولاحظت الوفود أن التقرير واضح وموجز، ولكنها أشارت إلى أن من المفيد إدراج تعاريف مختلف فئات الإيرادات والنفقات في التقارير القادمة.

٩١ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (شؤون الإدارة) عن شكرها للمانحين الذين أعلنوا عن مساهمات مزيده. وأعربت عن تقديرها للزيادات السابقة التي قدمها مانحون رئيسيون آخرون، فضلاً عن المساهمات الواردة من البلدان النامية، بما في ذلك دعم برامجها القطرية. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي من تقديم دعم مزيد للصندوق. وذكرت أن استراتيجية الصندوق لحشد الموارد تركز على توسيع نطاق قاعدة المانحين، فضلاً عن زيادة التمويل الأساسي. ولاحظت اتجاه التمويل المشترك، وذكرت أن الصندوق تلقى مساهمات من بعض المانحين تتعلق ببرامج محددة.

٩٢ - وفيما يتعلق بتخفيض نفقات البرامج في عام ٢٠٠٣، أوضحت أنه تم ترحيل ما يقرب من ٤٠ مليون دولار من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢. بيد أن المبلغ المرحل من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣ لم يتجاوز ٦,٦ ملايين دولار. ولاحظت أنه كانت هناك بعض النفقات غير المتكررة في عام ٢٠٠٣، وذلك يتعلق مثلاً بنظام تخطيط موارد المؤسسات. كما أن الزيادات الصادرة بها تكليف من الجمعية العامة في مرتبات الموظفين على نطاق المنظومة قد أثرت في ميزانية الدعم لفترة السنتين للصندوق. وأضافت قائلة إنه نظراً لتأخر تسديد المبالغ أو المساهمات الكبيرة الواردة في نهاية السنة، تم ترحيل ٢٠ مليون دولار من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. وذكرت أنه على الرغم من أن الصندوق ممتن امتناناً عميقاً للمساهمات الإضافية الواردة في نهاية السنة، فليس من الممكن دائماً برمجة تلك الأموال بسرعة في نهاية العام. وفيما يخص السؤال المتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار المالي، أشارت إلى أن من بين السبل زيادة عدد البلدان التي تعلن عن تبرعات متعددة السنوات. ولاحظت أن عدداً قليلاً جداً من البلدان يعلن عن تبرعات متعددة السنوات في الوقت الراهن.

٩٣ - وفي الرد على أحد الأسئلة، أشار مدير شعبة الخدمات الإدارية إلى أن قيمة التأمين بعد انتهاء الخدمة تبلغ حالياً ٦٩,٥ مليون دولار. وقال إن الصندوق تكبد نفقات على أساس الدفع الفوري لتلك الفوائد، وقد تضمن البيان المالي للصندوق لعام ٢٠٠٢ كشفاً بذلك. وأضاف قائلاً إن المسألة قد نوقشت أيضاً داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف التنسيق. وأعرب عن تقديره للاقتراحات التي قدمتها الوفود فيما يتعلق بالاستعراض المالي السنوي، مشيراً إلى أن الصندوق سيديرها في تقاريره في المستقبل.

٩٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٢٦: الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٣.

الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم

٩٥ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) التقرير المعنون الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم (DP/FPA/2004/14). وأبرزت العناصر التي تُعتبر أساسية لضمان سلامة وأمن موظفي الصندوق، وقدمت معلومات إضافية كانت قد عُرضت في السابق على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٩٦ - وأعربت وفود كثيرة عن دعمها للاحتياجات الأمنية لحماية موظفي الصندوق ومكاتبه في أنحاء العالم. وأكدت الوفود على أن أمن الموظفين أمر في غاية الأهمية وينبغي

عدم تعريضه للخطر. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة أخذ توصيات اللجنة الاستشارية بعين الاعتبار. وطلبت الوفود معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات الأمنية الإضافية. واستفسرت عن العلاقة بين هذه الاحتياجات وبين تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. واستفسرت أيضاً عن مدى التنسيق مع الترتيبات الأمنية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعلنت بعض الوفود أن التكاليف الأمنية ينبغي تغطيتها بالأموال العادية للأمم المتحدة. وأعلنت وفود أخرى ضرورة إنفاق أكبر قدر ممكن من الموارد على البرامج والمشاريع، وألا يكون للتكاليف الأمنية أثر سلبي على التمويل الأساسي للبرامج.

٩٧ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) عن تقديرها لما أبدته الوفود من دعم. وأوضحت أنه يجري طلب الأموال للسماح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بكفالة التقيد بالمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا؛ والوفاء بحصتها المقررة من الزيادة في تكاليف مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة؛ وسداد تكاليف التأمين المتزايدة؛ وإنشاء هيكل أمني أساسي في الصندوق. وأشارت إلى أنه على الرغم من كون الصندوق يعمل في ١٤٠ بلداً، إلا أن الأموال مطلوبة لتمويل ثلاثة مستشارين أمنيين إقليميين فقط. وأشارت إلى أن إتاحة الموظفين الإضافيين ستمكن الصندوق من التعاون بفعالية مع الهيكل الأمني المركزي لمنظومة الأمم المتحدة وتنفيذ التوجيهات الأمنية في الإبان. ولاحظت أن المستشار الأمني للصندوق أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الجهود الأمنية للصندوق، وأن بعض التدابير الأمنية ستدرج في ميزانيات المشاريع المشتركة التمويل. غير أن هذه التدابير تختلف عن الاحتياجات الأمنية الإضافية التي يُطلب تمويلها. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سوف يبذل كافة الجهود للتقليل من انعكاسات التكاليف الأمنية على البرامج.

٩٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠٠٤: الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم.

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٩٩ - أحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم (DP/FPA/2004/17).

ثامناً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٠ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) ومديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/5).

١٠١ - وأعربت الوفود عن تقديرها لكون عملية إعداد مشروع البرنامج القطري تمت بتشاور وثيق مع المجتمع المدني في غواتيمالا. وأعلنت تأييدها لتركيز الصندوق على تحسين مهارة القائمين بالرعاية عند الولادة، وللجهود الرامية إلى معالجة حالات الطوارئ المتصلة بالولادة. وذكرت أن الانخفاض في معدل وفيات النوافس بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ يشكل تطورا إيجابيا. وتم التأكيد على أهمية مراعاة البعد الثقافي عند معالجة مسائل الصحة الإنجابية.

١٠٢ - وأوضح أحد الوفود أن بلاده لا تنوي إنهاء برنامج مساعدتها لغواتيمالا لتوفير وسائل منع الحمل، وطلب تنقيح نص مشروع البرنامج بحيث يعكس ذلك. وأضاف الوفد أن استدامة الإمداد بوسائل منع الحمل في غواتيمالا ستتعزيز لو استمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفيرها بعد عام ٢٠٠٥. ورحبت الوفود في هذا الخصوص بالنبا المتعلق بالمساهمة الإضافية المقدمة من حكومة هولندا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توفير مواد الصحة الإنجابية لغواتيمالا.

١٠٣ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى مساعدة أضعف الفئات في غواتيمالا، وعلى الأخص فئات السكان الأصليين، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم. وطلبت معلومات إضافية بخصوص تركيز البرنامج على السكان الأصليين، وكذلك فيما يتعلق بالتوازن بين المناطق الريفية والحضرية. وفيما يختص باستدامة البرنامج على المدى الطويل، أعرب أحد الوفود عن قلقه لكون ٨٠ في المائة من موارد البرنامج ستأتي من مصدر غير الموارد الأساسية. وشدد الوفد على أهمية اتباع نهج قائم على المشاركة تسهم فئات السكان الأصليين في إطاره في إعداد المشاريع. وأضاف الوفد أن بلاده تنوي تنفيذ مشروع شامل في المرتفعات الغربية لغواتيمالا يركز على الصحة والتعليم والزراعة. وأشار إلى أن مشروع بلده الرامي إلى تخفيض معدل وفيات النوافس في أوساط السكان الأصليين سيبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأعلن أنه يود عقد اجتماع مع الصندوق لتبادل المعلومات.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالعنصر الجنساني للبرنامج، أعربت الوفود عن رضاها لكون البرنامج سيسعى، بمشاركة نساء الشعوب الأصلية، إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعميم المساواة بين الجنسين، وتشجيع تمكين المرأة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لمعالجة مسألة المنظور الجنساني. وذكر أحد الوفود - مشيرا إلى أن الصندوق ينوي دعم الأمانة الرئاسية للمرأة - أن الحاجة تدعو إلى تحسين الحالة المالية للأمانة.

١٠٥ - وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديرها للتعليقات والاقتراحات الإيجابية التي أدلت بها الوفود. وبخصوص تعليق أحد الوفود، قالت إن نص الوثيقة سيُعدل لكي يعكس استمرار الدعم المقدم من البلد المعني لتوفير منتجات منع الحمل. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج في غواتيمالا سيركز على تلبية احتياجات السكان الأصليين، وعلى الأخص فيما يتعلق بتخفيض معدل وفيات النوافس. وبخصوص القضايا الجنسانية، أكدت أن الصندوق سيشرع في البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت إنها تحيط علما بالقلق فيما يختص باستدامة البرامج على المدى الطويل، وأضافت أن الصندوق سيبذل ما في وسعه لتعبئة الموارد المطلوبة. ورحبت بالاقتراح الداعي إلى تبادل الصندوق المعلومات مع البلد الذي يخطط لتنفيذ مشروع شامل في غواتيمالا.

١٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/5) وبالتعليقات عليه.

تاسعا - برنامج المشورة التقنية

١٠٧ - عرض نائب مديرة شعبة الدعم التقني التقرير المعنون 'استعراض منتصف الفترة لبرنامج المشورة التقنية' (DP/FPA/2004/16). ولاحظ التغييرات الكبيرة التي أدخلت على برنامج المشورة التقنية في دورته الحالية التي تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأشار إلى أن استعراض منتصف المدة يستند إلى فترة تنفيذ تتراوح بين ستة وتسعة أشهر فقط. غير أنه قال إن نظام برنامج المشورة التقنية يسير بشكل واضح في الاتجاه الصحيح، وأضاف أن الصندوق سيقدم تقريراً أكثر تحديداً عن أثر البرنامج في الوقت المناسب.

١٠٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود الجارية لتعزيز قاعدة الكفاءات ومزيج المهارات العاملة في البرنامج، وكذلك لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وتم التأكيد على أهمية تلبية احتياجات بلدان البرامج وأولوياتها. وكذلك على وجوب الاهتمام عن كثب بالاحتياجات والاستراتيجيات المختلفة لبلدان البرامج، وبتفاوت قدراتها المؤسسية والبشرية. واستفسرت الوفود عما إذا كانت أية مشاورات خارجية قد أجريت في إطار الإعداد لاستعراض منتصف المدة، مشيرة إلى أن الاستعراض يبدو وكأنه عملية داخلية في جوهرها.

١٠٩ - وأكدت الوفود أن الصندوق ينبغي أن يستمر في ضمان حصول الصحة الإنجابية على التمويل والاهتمام اللذين تستحقهما في إطار السياسات والتخطيط وعمليات الميزانيات القطرية. وشددت على أن أفرقة الدعم القطري التابعة لبرنامج المشورة التقنية ينبغي أن تسهم في العمليات القطرية مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والنهج الشاملة للقطاعات

والتقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تسترشد بهذه العمليات.

١١٠ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى زيادة فهم وتنفيذ التوجه الاستراتيجي للصندوق وإلى تخصيص الدعم التقني له. وتم التأكيد على أهمية توخي المرونة في أنشطة أفرقة الدعم التقني. وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن مدى مساهمة الأفرقة في تعزيز القدرات ودعم العمل على المستوى القطري. وتساءل الوفد عما إذا كان العمل القطري ينبغي أن يعتمد إلى هذه الدرجة الكبيرة على أفرقة الدعم القطري، مشيراً إلى أن فعالية الأفرقة ينبغي أن تُقاس بالقيمة التي تضيفها إلى هذا العمل. وتساءل الوفد كذلك عن قيمة الترتيب الحالي لبرنامج المشورة التقنية على المدى الطويل، وعرض التعاون مع الصندوق لاستطلاع نهج بديلة، من شأنها أن تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات البلدان إلى الدعم المستدام وإلى المعارف التقنية الملائمة.

١١١ - وطلبت بعض الوفود أن يُقدّم تقرير عن أثر برنامج المشورة التقنية إلى المجلس التنفيذي أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥، مشيرة إلى أن الفترة الزمنية لم تكن كافية للتوصل إلى استنتاجات واضحة بشأن إنجازات البرنامج ونتائجه. وسألت عما إذا كان من الممكن مواصلة دورة برنامج المشورة التقنية مع دورات إطار التمويل المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين. وطلبت الوفود أيضاً أن تتضمن التقارير في المستقبل معلومات عن الكيفية التي يسهم بها برنامج المشورة التقنية في تحقيق الأهداف المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وطلبت كذلك معلومات إضافية عن الشراكات الاستراتيجية للصندوق، وشجعت على تعزيز شراكاته مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسكو. وسأل أحد الوفود عن وجود أي تعاون بين أفرقة الدعم القطري التابعة لصندوق الأمم للسكان وبين مرافق الموارد دون الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٢ - وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للتعليقات البناءة التي أدلت بها الوفود. وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية عملية داخلية، لكنها أوضحت أنه تم طلب مساهمة المكاتب القطرية. وأضافت أنه سيُجرى في الوقت المناسب تقييم خارجي لاستقاء تعليقات متعمقة من النظراء الوطنيين، والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والمكاتب القطرية، فضلاً عن شركاء إنمائيين آخرين. ولاحظت أن برنامج المشورة التقنية نظام متواضع ذو موارد محدودة نسبياً. وأكدت أن أفرقة الدعم القطري كثيراً ما تتعاون مع

أفرقة أخرى، منها أفرقة مرافق الموارد دون الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف.

١١٣ - وشكر نائب مديرة شعبة الدعم التقني الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأشار إلى أن الصندوق سيواصل توطيد وتعزيز شراكاته الاستراتيجية مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، على نحو ما أوصى به المجلس التنفيذي. وقال إن بعض أفرقة الدعم القطري التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تتعاون مع أفرقة برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك مع عدة جهات منها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. وأشار إلى أن الصندوق يقوم بإعداد قائمة لجميع الأفرقة والآليات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وأكد على أن بناء القدرات على المستوى القطري من المهام الأساسية لأفرقة الدعم القطري، كما أنه ييسر التعاون بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن الأفرقة بصدد تحديد المؤسسات التي تملك القدرات لتقديم المساعدة التقنية في بلدانها، فضلاً عن القدرة على المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب. وأضاف أن جزءاً أساسياً من عمل أفرقة الدعم التقني يتمثل في كفالة تنفيذ التوجه الاستراتيجي للصندوق.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠٠٤: التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

١١٥ - شكرت الوفود المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعرضه التقرير المشترك عن الإطار المقترح لحل المسائل الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP/2004/CRP.8-DP/FPA/2004/CRP.5)، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١١٦ - ورحبت الوفود بالإطار المنسق الذي اقترحه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واعتبرته خطوة هامة إلى الأمام. وأشارت إلى أن الأهداف والجدول الزمني والمؤشرات الواضحة الواردة في النموذج ستسمح للمجلس التنفيذي برصد التقدم المحقق في حل المسائل المثارة في التقارير السنوية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

وشجعت الوفود المنظمات الثلاث على جعل الإطار عمليا وشاملا بقدر الإمكان، وأشارت إلى أن من المهم تحديد الإجراءات اللازم اتخاذها في إطار الاستراتيجيات المحددة.

١١٧ - وأشار إلى أن النموذج ينبغي ألا يحل محل المعلومات السردية في تقارير مراجعة الحسابات، بل ينبغي أن يكملها. واقترحت الوفود إمكانية استخدام النموذج على نطاق أوسع في أقسام أخرى من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع. واقترحت كذلك أن من المفيد أن تستخدم منظمات أخرى، منها اليونيسيف، نفس النموذج.

١١٨ - وأعلن المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة)، والموظف المسؤول عن شعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموظف المسؤول عن مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبير الموظفين الماليين لمكتب خدمات المشاريع، أنهم يتطلعون إلى تنفيذ الإطار المقترح، معربين عن ارتياحهم لتأييد الوفود للإطار. وأشاروا أيضا إلى أنه سيجري إطلاع الوكالات والمنظمات الأخرى على النموذج.

١١٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٩/٢٠٠٤ المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

رابع عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - رحبت الوفود بالتقرير المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2004/CRP.9)، مشيرة بصورة خاصة إلى وضوح التقرير ودقته في تحديد ما تتمتع به المنظمة من مزايا نسبية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أن الوفود لحت إلى أن البرنامج الإنمائي لم يوضح كيفية تنظيم شؤونه - فيما يتعلق بتطوير قدرات الموظفين والبرمجة ومستوى الموارد والخطة الاستراتيجية - للتعامل مع هذا الوباء.

١٢١ - وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز الاتساق بين إجراءات الوكالات على المستوى القطري، وأكدوا على أهمية تنفيذ نهج "الأوحد الثلاثة" - إطار عمل واحد متفق عليه لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسلطة وطنية واحدة

لتنسيق العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونظام قطري واحد متفق عليه للرصد والتقييم.

١٢٢ - وحثوا البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على مواصلة تعزيز الشراكة في إطار البرنامج المشترك المعني بالإيدز، وخاصة على المستوى القطري. وأهابوا بكلتا المنظميتين إلى كفالة انضمام المنسق القطري لبرنامج مكافحة الإيدز إلى الفريق القطري للأمم المتحدة. كما شجّعوا البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على وضع نموذج موحد للتقارير يستند إلى النتائج، بالتعاون مع أمانة برنامج مكافحة الإيدز وغيره من الجهات الراعية الأخرى، لإبلاغ مجلس تنسيق برامج مكافحة الإيدز والمجلس التنفيذي سنويا عن أنشطتها المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٣ - وفي معرض ردها أكدت رئيسة فريق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المنظمات تعمل بكل حرص وفقا لنهج "الأوحد الثلاثة"، الذي يشكل أساسا لجميع أعمالها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعد أن اشتركت جميع الوكالات في تصميمه. وقالت إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المكونة من ٣٠ بلدا، بصدد استطلاع سبل تعزيز التنسيق بين الوكالات. غير أنها شددت على صعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتسيير البرنامج بفعالية. وأضافت أن برنامج أطلس سيفيد في تصنيف البيانات عن احتياجات البرامج من الموارد. وقالت إن مزيدا من المعلومات عن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي سيُقدّم خلال الدورة العادية الأولى المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠٠٤ المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٥ - أكد نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) في ملاحظاته الاستهلالية أن الصندوق ملتزم التزاما راسخا، في متابعته لتوصيات مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بإحداث تغيير في حياة الناس. وعرض رئيس فرع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق المعنون "استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (DP/FPA/CRP.6). وشدد على أن الصندوق ملتزم، في إطار

جهوده في مجالات التنسيق والمواءمة ورصد الأداء بتنفيذ نهج "الأوحد الثلاثة" ووضع خطط مشتركة لدعم التنفيذ في الأمم المتحدة من خلال أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار إلى أن الصندوق يركز أيضا على تنمية القدرات على المستوى القطري؛ وعلى تلبية احتياجات المرأة والفتاة؛ وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، بمن في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ووضع برامج شاملة تتعلق بالوقايات الذكرية.

١٢٦ - ولاحظت الوفود أن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان يتسم بالدقة ويتناول الموضوع في صميمه. ورحبت بالتركيز على استجابة الصندوق لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تضيف قيمة مضافة، والتي تتمثل في ربط الظاهرة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتمكين المرأة والبعد الجنساني، واحتياجات الشباب. ورحبت الوفود بالاقتراح الوارد في تقرير الصندوق فيما يتعلق باعتماد شكل موحد للتقارير المقدمة إلى مجلس تنسيق البرامج وإلى المجلس التنفيذي.

١٢٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠٠٤: متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاجتماع مجلس تنسيق برامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالث عشر - مسائل أخرى

إحاطة بشأن الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٢٨ - قدم المدير العام لليونيدو ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحاطة غير رسمية بشأن الشراكة الاستراتيجية المكونة حديثا بين المنظمتين. وتضمنت الإحاطة معلومات عن سياق التداؤب بين المنظمتين، بما في ذلك اتباع نهج متوسط المدى ذي شقين في مجال التعاون التقني والتمثيل الميداني/اللامركزية.

١٢٩ - وفيما يخص ملف التعاون التقني، قال إن اليونيدو ستستمر في تحسين تركيز ومضمون مساهماتها وستضع خطة عمل لبرامج التنمية الصناعية على مستوى الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتمثيل الميداني واللامركزية، ستيسر الشراكة الاستراتيجية تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الأمين العام المعنية بالقطاع العام والتنمية. وستعمل اليونيدو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع نموذج جديد للتمثيل الميداني.

الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ١٣٠ - عقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي رفيع المستوى بشأن "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: تمهيد السبيل للعمل في عام ٢٠٠٥ وما بعده"، ألقى فيه محاضرات كل من رئيس نيجيريا، أولوسيغون أوباسانجو؛ ورئيس ملاوي، بينغو وا موتاريكا؛ وسعادة السيد جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة؛ والدكتورة آنا كاجومولو تيباجوكا المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ وجفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومدير مشروع الأمم المتحدة للألفية.

١٣١ - ونوقش كثير من المسائل الحاسمة ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، منها التحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا، ودور المجتمع الدولي؛ وعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وعمل اللجنة المعنية بأفريقيا؛ وأهمية عام ٢٠٠٥ بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعمل مشروع الألفية؛ واستراتيجيات النمو في أفريقيا.

عرض نموذج للتقارير المستقبلية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

١٣٢ - وفقا للوثقتين DP/2004/4 و DP/2004/CRP.6، عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجلس التنفيذي نموذجا للتقارير المستقبلية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لينظر فيه المجلس. وقد أعد النموذج لتحسيد الأفكار المستجدة عن الكيفية التي تنوي بها المنظمة صياغة تقاريرها عن الأداء والنتائج اعتبارا من الدورة السنوية للمجلس المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٣٣ - وسيتيح الجيل الجديد من التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمجلس التنفيذي تحليلا للأداء أكثر تكاملا مما كانت تقدمه التقارير السابقة، مع عرض بيانات مستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر. والغرض من عرض النموذج هو بيان الكيفية التي سيتم بها تنظيم التقارير المقدمة إلى المجلس في المستقبل، وذلك مرهون بطبيعة الحال بإدخال تحسينات استنادا إلى تعقيبات المجلس وإلى الحوار الداخلي المستمر.

الاجتماعات غير الرسمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٤ - نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورتين غير رسميتين هما: (أ) المشاورة المتعلقة بدعم الصندوق للشباب؛ (ب) المشاورة المتعلقة باستعراض نظام تخصيص الموارد في الصندوق. ونظمت المشاورة الأولى استجابة لطلب من الوفود التي حضرت الدورة السنوية،

التمست فيه إجراء مناقشة غير رسمية بشأن التقييم الذي أجرته عدة جهات مانحة لعمل الصندوق والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين.

كلمة وداع

١٣٥ - حيا رئيس اللجنة التنفيذية اثنين من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، هما ريتشارد سنايدر وفرنون ماك، الذين تربطهما بالمجلس علاقة طويلة الأمد، وسيتقاعدان في نهاية العام. وأشاد بمسيرتهما المهنية المتميزة وبدعمهما المتفاني للمجلس التنفيذي. وأعربت وفود عديدة عن تمنياتها الطيبة للموظفين.
